المعايير الاخلاقية وحقوق الانسان في ضوء التطورات الدولية الراهنة

د. سلمان الجميلي(*)

المقدمة

مارست حقوق الإنسان ومازالت دوراً بارزاً ومؤثراً في صياغة أغلب الدساتير والأنظمة الأساسية، وهذا الدور جاء متوافقاً مع حقيقة مفادها، أن الدساتير والنظم يجب أن تستند على قيم أخلاقية تحترم الإنسان وتضمن له حقوقه الأساسية الطبيعية والمكتسبة والتي يجب أن تعطى وتصاغ في إطار قيمي أخلاقي مدون.

لقد عرفت حقوق الإنسان على أنها حقائق ومبادئ أساسية غايتها الإنسان ككائن اجتماعي يجب أن يحترمها الجميع وتطبق بشكل متساوي ومستمر من خلال تأطير هذه الحقوق بقوانين ومبادئ أساسية تتضمنها الدساتير، وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان قد أخذت بعداً دولياً مع اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وأن هذه الحقوق قد طبقت على مستوى الدول بشكل متفاوت وفقاً لشكل النظام والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول ولذلك فأن هذه الحقوق وما تتضمنه من قيم أخلاقية كانت مدعاة لأن تكون سبب ونتيجة لكثير من التغييرات التي يشهدها عالم اليوم، فباسم حقوق الإنسان وانتهاكاتها كان هناك خروقات كبيرة لهذه الحقوق في دول عديدة مثل الصين وبعض دول أفريقيا وروسيا، وباسم هذه الحقوق أيضاً كان هناك تغييرات كبيرة على المستوى الدولي أفضت الى انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وانتهاك لسيادة دول باسم هذه الحقوق، وتفعيل لممارسات لا تمت بصلة الى المعايير الأخلاقية التي استندت عليها مواثيق حقوق الإنسان كما هو الحال في الاحتلال الأمريكي للعراق.

ولأجل أن نوضح هذا الترابط الدقيق بين الأخلاق كقيمة اجتماعية إنسانية، تعتمد البيئة والتنشئة أساساً لها، وبين حقوق الإنسان التي تعتمد هذه المعايير الأخلاقية كأساس لحفظ كرامة الإنسان وحريته الشخصية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فأن حقوق الإنسان تعد مدخلاً يمكن تطويعه سلباً أو إيجاباً من أجل تحقيق مصالح وغايات سياسية للدول الكبرى المتنفذة في النظام الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل القيم الأخلاقية ذرائع وحجج يمكن من خلاله تمرير مشاريعها ومن خلال العديد من الشعارات، سيتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور:-

(*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

الأول: يتناول القيم الأخلاقية وفيه سيتم التطرق الى فلسفة الأخلاق ومدى ترابطها مع السياسة، أو بمعنى آخر المفهوم الأخلاقي للسياسة متمثلة ومتجسدة في النصوص ومواثيق حقوق الإنسان.

الثاني: فيتناول حقوق الإنسان، وفيه يتم التركيز على المعايير الأخلاقية لحقوق الإنسان.

الثالث: سيتم فيه دراسة الترابط والتلازم بين القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم، ثم جاءت الخاتمة لما آلت اليها الدراسة من استنتاجات.

المحور الأول:- الأخلاق والسياسة

درست العلاقة بين الأخلاق والسياسة ضمن إطار علم الاجتماع الذي تبنى منهجين للتحليل النقدي لمشكلة العلاقة بين الأخلاق والسياسة، الأول، يحاول دراسة كل مدرسة على حده، أما الثاني، فأنه يستعرض آراء هذه المدارس في قضايا وموضوعات محددة، ومهما تكن المناهج فأن قضية الأخلاق والسياسة أخذت حيزاً كبيراً من الدراسة خلال مدة الحرب الباردة، أو ما يسمى ببداية عصر الذرة، إذ أكد الكثير من المفكرين بأن هناك تصادماً كبيراً بين الأخلاق والسياسة، فالقوة أصبحت عاملاً أساسياً في تطويع الخصم أو الآخر وبالتالي، فأن المواقف السياسية والأخلاقية أصبحت تتغير بسرعة مع تغير موازين القوى، كما أن الإيديولوجية وما تفرزه من أفكار ومن كلا الجانبين تشير الى مفاهيم مختلفة ومتناقضة للأخلاق، فما يعده هذا الجانب أخلاقياً ليس بالضرورة أن يكون كذلك لدى الجانب الآخر، وبالتالي فأن قضية الأخلاق مفهوماً وعلاقة، أصبح نسبياً، كما أن هذه الإشكالية أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل لأن جدلية العلاقة أصبحت أكثر تعقيداً، إذ ظهرت طروحات عديدة وتساؤلات، هل أن السياسة هي التي تحدد الأخلاق بما يتلائم معها؟ أم العكس، الأخلاق هي التي تحدد توجهات السياسة؟ وعلى الرغم من تعقيد هذه القضية أو المشكلة الا أنها تجد ترابطاً في مكان ما بين الأخلاق والسياسة. كلاهما يجعل القاعدة الاجتماعية مجال عمله والسياسة تنبع من المجتمع الذي ينظم في إطار قيم أخلاقية وثقافية معينة تفرض نفسها وطبيعتها وشكلها على النظام السياسي السائد، وبالتالي فأن السياسة ستجد لها منفذاً أخلاقياً لمحيطها الخارجي والداخلي تستطيع من خلاله تحقيق التفاعل المطلوب في صياغة سياسة خارجية من خلال تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية.

إن الأخلاق والسياسة رغم ترابطهما الا أنهما لا يمكن أن يجتمعان معاً في الفعل السياسي الذي هو انعكاس لمصلحة مجتمع له قيمه الأخلاقية ولذلك فأن الترابط بين الأخلاق والسياسة ينعكس في مستويين:-

المستوى الأول:- انعكاس الأخلاق على السلوك السياسي.

بمعنى آخر أن الفعل السياسي يمثل الواقع القيمي والأخلاقي لمجتمع ما في مواجهة مجتمعات أخرى، فمثلما المفكر ليس معزولاً عن مجتمعه فأن السياسي أيضاً، حيث أن النسق السائد في مجتمع ما يؤثر تأثير كبير على طبيعة الأبنية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فأن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هذه مرتبطة بعلاقة جدلية بالتطور أو التحول في الجوانب الفكرية أو الثقافية.

إن هذه العلاقة نجدها واضحة في السلوك السياسي للدول النامية وخاصة الدول الإسلامية، وتلك الدول التي يؤدي فيها الوازع الديني والأخلاقي دوراً كبيراً في تحديد أنظمة الحكم والدساتير والعلاقات وهذه المجتمعات غالباً ما تستند على حضارة قيمية عريقة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها. كما يندرج ضمن هذا التصنيف دولاً أخرى ذات حضارة قيمية عريقة تضم في داخلها أديان ومذاهب وقوميات مختلفة مثل الحضارة الكونفوشيوسية[1].

أن هذه المجتمعات من الصعب اختراقها ولذلك فأن أي عدوان خارجي من الصعب انتصاره عسكرياً ما لم يستطع اختراق منظومة القيم لهذه المجتمعات التي عادة ما تعمل كمصدات لأي عدوان أو محاولة اختراق. وهذا الواقع وعته أغلب القوى الاستعمارية التي سيطرت على الوطن العربي والتي تحاول اليوم فرض الهيمنة من جديد، من خلال البحث عن سبل مقبولة لإشاعة منظومة قيم أخلاقية جديدة تتلائم ومفهوم العولمة، وتتلائم كذلك مع مصالح الهيمنة الجديدة.

إن هذا الترابط هو الذي دفع بالكثير من الباحثين والكتاب بالحديث عن صدام حضارات أو صراع حضارات وفي مقدمتهم المفكر الأمريكي صاموئيل هانتغتون في محاولة لإعادة هيكلة النظام الدولي يتلائم مع طروحات الصراع بين الأديان والحضارات والمذاهب كمقدمة أو بداية للاحتلال المباشر. إذ تحدث صاموئيل هانتغتون عن صراع الحضارات في بداية التسعينيات من القرن المنصرم مع نهاية الحرب الباردة ليصور بأن العدو الجديد هو الإسلام والثقافة والقيم الإسلامية بكل ما تضمه من أعراف وقوانين إسلامية توارثها المجتمع الإسلامي وسار عليها، من خلال التشكيك بمفردات حقوق الإنسان العربي والمسلم، خاصة بما يتعلق بحرية المعتقد وحرية المرأة، والمسائل الديمقراطية (الشورى)، في محاولة أمريكية للبحث عن ما يسميه صاموئيل هانتغتون بالحضارة العالمية التي تعتمد على فكرة

---

[1] **لمزيد من التفاصيل انظر د. هالة ابو الفتوح احمد، فلسفة الاخلاق والسياسة: المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2000، ص135، انظر ايضاً: د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1986، ص241.**

مؤادها إمكانية التقارب الثقافي الإنساني، والقبول المتزايد بقيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات مشتركة من شعوب العالم، لأسباب يطرحها هانتغتون متمثلة بأن البشر يختلفون في أشياء صغيرة لكنهم يشتركون في قيم أساسية، فجميع البشر لديهم حس أخلاقي مماثل ووجهة نظر تكاد تكون موحدة حول الخطأ والصواب ولذلك فمن الممكن أن نتحدث عن حضارة عالمية للإشارة الى ما هو مشترك بين المجتمعات المتحضرة. ويصل هانتغتون بهذه الحضارة العالمية الى أن الافتراضات والقيم والمبادئ التي يعتنقها الكثيرون الآن هي الحضارة الغربية، وهو يستشهد بمنتدى دافوس في سويسرا الذي يضم كل رجال الأعمال والبنوك وممثلي الحكومات والمثقفين في مختلف الدول وهؤلاء مشتركون في كثير من الأفكار التي هي سائدة في الحضارة الغربية، وبالتالي يصل هانتغتون الى نهاية مفادها قبول فكرة الحضارة العالمية، تعني قبول بالثقافة والقيم والأخلاق الغربية[2].

ولذلك فقد جاءت جميع الدراسات الأمريكية لتشير الى أن الهيمنة والتفوق الأمريكي لن يتم أو يكتمل الا بتحقيق اختراق ثقافي كبير لثقافة هذه المجتمعات، وفي عام 1998 أصدر مركز (راند أرويو) الأمريكي تقريراً تحت عنوان "الزاباتستية" "شبكة اجتماعية للحرب في المكسيك"، وهذا القرير صدر تحت رعاية نائب رئيس المخابرات الأمريكية، حلل كيفية تحقيق النجاحات في إنشاء وتطوير شكلاً جديداً للتعبئة الاجتماعية تميز بأنه شبكة للحرب، وفي هذا التقرير أيضاً توضح بشكل كبير الاهتمام بالمأزق المهم للنظرية الاجتماعية المعاصرة والحركات الاجتماعية العابرة للقوميات، التي تعمل من وجهة نظر التقرير باتجاهين، الأول، استخدام هذه الحركات كأداة من أدوات التغيير في عصر المعلومات، والثاني، أن هذه الحركات قد تكون منبع من منابع المقاومة التقدمية ضد القوى الرأسمالية العالمية ولذلك فأن الولايات المتحدة عليها من وجهة نظر الوثيقة فتح المجال لشبكات الحرب للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، لاختراق المجتمعات، وخاصة المجتمعات ذات القيم الأخلاقية والثقافية العميقة[3].

صفوة القول، إن السلوك السياسي لمثل هذا النوع من الدول يعتمد على نوعية قوة القاعدة القيمية والأخلاقية لمجتمعاتها، وبالتالي فأن الأخلاق والسياسة سيكونان وجهان لعملة واحد وباعتقادنا البسيط أن هذا النموذج من الترابط من الصعب وخاصة في وقتنا الحالي إيجاده أو تطبيقه على أرض الواقع.

المستوى الثاني:- ويتمثل في انعكاس الفعل السياسي على القيم الأخلاقية للمجتمع.

---

[2] **صاموئيل هانتغتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار الكتب المصرية، ص93-94.**

[3] **تيسا موريس، المنظمات غير الحكومية.. ما لها وما عليها، ترجمة خالد الفيشاوي ، شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت: http://www.kefaya.org/translations/03tissa.morris.htm.**

وهذا النموذج هو السائد في وقتنا الحاضر ويتمثل في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان لأنه يتعرض لحق الإنسان في العيش بكرامة وحرية وتمس حريته الشخصية في المعتقد والتفكير والرأي، إذ بدأ الحديث في الوقت الحالي عن التوافقية، والتي تعني ضرورة التوافق على معايير قيمية وأخلاقية على مستوى الدولة الواحدة أو الدول وهذا المنطق الجديد فرض صيغاً جديدة للعلاقات انعكس على مسيرة حقوق الإنسان ومقدار تطبيقها.

لقد طرحت مفاهيم عديدة تعد في صلب مبادئ حقوق الإنسان ولكنها خضعت للتكييف مع فلسفة حقوق الإنسان من وجهة النظر الأمريكية الآن، ومن هذه المفاهيم الديمقراطية– والتي عرفت وعلى مر العصور على أنها حق الأكثرية في ممارسة الحكم وصنع القرارات دون أن يلغي ذلك دور وصوت الأقلية، أو بمعنى آخر أنها حكم الشعب، اليوم لم تعد كذلك، فالأقلية أصبح لها دور مؤثر، أما لتحجيم الأكثرية أو لعرقلة المسيرة السياسية، وبالتالي إشاعة عدم الاستقرار تحت غطاء حرية التعبير وحرية الرأي وحق الأغلبية، فلم يعد هناك آلية واضحة لتقرير صلاحية حكم ما، وبالتالي فأنه لابد من التوافق على معايير قيمية وأخلاقية منها المشاركة بين الأكثرية والأقلية في صناعة القرار، أو إخضاع الحكم للمساءلة، الشفافية، ....الخ من المفاهيم الجديدة ذات المعنى الكبير والتبعات والمشاكل الكبيرة والكثيرة، وإزاء هذا الواقع فأن الكثير من الكتاب والمفكرين انقسموا بين مؤيد لهذا التغير وعدّه جزء من المدنية والحداثة، ومعارض يعتبره تنصل وابتعاد عن القيم الأخلاقية المعنية بحقوق الإنسان للمجتمع، إذ إن لكل مجتمع خصوصيته ومعاييره الأخلاقية[4].

أما العولمة التي لم يتفق الكثيرون حول حقيقة ما يعنيه هذا المصطلح وما يترتب عليه وآليات عمله، واتجاهات سيره، فأنها جاءت لتفسير التحولات العالمية وما صاحبها من مفاهيم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة، وعلى الرغم من أن مدخلها كان اقتصادياً عبر اقتصاد السوق والاستثمار الا أن نتائجها وتبعاتها كانت اجتماعية وثقافية ولذلك فأن العولمة وصفت لدى الكثيرين بأنها الطريق نحو العالمية أو الدولية الكونية[5]. فبعد نهاية الحرب الباردة بدأ التركيز على خطاب حقوق الإنسان وعالميته بحيث أصبح الحديث عن عالمية حقوق الإنسان وتوسعت من حقوق مدنية وسياسية الى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992

---

[4] **محمد السماك، التوافقية أو ما بعد الديمقراطية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:**
http://www.beirutletter.com/highlight/high68-html.

[5] **لمزيد من التفاصيل انظر:**
Gunther Schulze and Heinrich Ursprung, Globalization of the Econom and nation state, World Economy, Vol. 22. No. 3, 1999, p.296-298.

للمصادقة رسمياً على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي تلك الحقوق التي لم تعترف بها الحكومة الأمريكية واستبعدتها في بيانها الذي صدر عام 1986، لأنها تعتقد بأن مثل هذه الحقوق طموحات أكثر منها التزامات، كما ظهر هذا الاتجاه جلياً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993، الذي أكد أن لكل إنسان حقوق وأن جميع الناس يمتلكون حد أدنى مشترك من الحقوق يتعين على النظم السياسية والقيمية والحضارية تحقيقها، فضلاً عن الاعتراف بحق التنمية الذي عد حقاً عالمياً غير قابل للتصرف بموجب قرأ الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 والمؤرخ في 4 كانون الأول 1986، إذ أكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه "يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحقوق الأساسية أعمالاً تاماً" وهذا النص يشير الى ضرورة احترام خصوصية المجتمعات في هويتهم وانتمائهم وقيمهم الأخلاقية والقيمية[6].

وبذلك فأن مسألة العالمية في حقوق الإنسان أصبحت مطروحة بشكل كبير وما نلمسه اليوم هو اتجاه فرض الهيمنة الأمريكية من خلال محاولتها لفرض فهمها الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية على المجتمع الدولي بعدّه المفهوم الأصلح والأقدر على البناء، وبوادر هذا الاتجاه هي المحاولات الأمريكية في ابتداع صيغة جديدة للحماية الدولية لحقوق الإنسان وربطها بآليات التنفيذ في المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة لفرض الهيمنة عليها– وهذا ما سيتم تناوله في المحور الثاني من هذه الدراسة– وبما أن العدو الجديد من وجهة النظر الأمريكية البديل للشيوعية هو الإسلام بعدّه نقيضاً للقيم الحضارية والأخلاقية التي جاء بها الغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان فأن ذلك يشير الى أن العولمة بمفاهيمها الجديدة هي أداة من أدوات اختراق هذه المجتمعات والتأثير بها من خلال السيطرة على القرار السياسي لهذه الدول، وبالتالي فأن الفعل السياسي الذي سوف يترجم آليات العمل الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية سينعكس على منظومة القيم الأخلاقية التي يتبناها المجتمع خاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وبالذات تلك المتعلقة بحقوق المرأة، والديمقراطية الغربية،

---

[6] الدساتير العربية: دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، الطبعة الاولى، 2005، ص829 لمزيد من التفاصيل بشأن التنمية السياسية انظر: د. نداء مطشر صادق ، مصطفى عبد الحميد دلاف، التنمية السياسية ودور الامن الشعبي المحلي في تحقيقها، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، الجماهيرية الليبية، السنة الثالثة، العدد الحادي عشر، شتاء، 2002، ص50.

والإصلاح لنظم التعليم خاصة بما يتعلق بالمناهج الإسلامية[7]. صفوة القول أن كل مجتمع من المجتمعات ينقسم الى جانبين:-[8]

الجانب الأول: هو الجانب المادي، المتمثل في نوع الاقتصاد وحالة قوى الإنتاج وشكله ووسائله، ونمط العلاقات الإنتاجية الاجتماعية.

الجانب الثاني: فهو الجانب المعنوي الذي يتمثل في الأساطير والمعتقدات والأفكار والعادات والأخلاق والقواعد القانونية والفنون والكثير يصفه بأنه البناء الفوقي الذي ينبع منه ويقوم على أساس الأول وهو البناء التحتي أو المادي، وبالتالي فأن التطور الفكري يرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد ويفسر طبيعته وأسبابه.

ولذلك جاءت فلسفة الأخلاق ومدى ارتباطها بالسياسة من هذا المنطلق، فكثير من الأخلاق السياسية كونت قيماً أخلاقية وقواعد اجتماعية شكلت بمجملها قاعدة للسلوك الاجتماعي والثقافي والفكري، فالفكر الماركسي والإيديولوجي الشيوعية التي حددت أطراً اقتصادية ومادية كونت نسقاً من القيم الأخلاقية تختلف عن تلك التي أفرزها النظام الرأسمالي في الدول الغربية والنتيجة كانت سلوك سياسي مختلف من كلا الجانبين، أفضى الى تصادم سياسي متمثلاً بالحرب الباردة.

أن أهم ما يطرحه موضوع العلاقة بين الأخلاق والسياسة وانعكاسها على موضوعة حقوق الإنسان هو العمل وفقاً لسوسيولوجية النزعة الميكافيلية في السياسة، وسيادة الفكرة القائلة بأن ما يهم هو نفع أو فائدة السياسة وليس مبادئها الأخلاقية، وهذا ما نشهده في مجريات السياسة الدولية اليوم[9].

وهذه النظرة الميكافيلية للأخلاق والسياسة هي التي قادت الى إيجاد صراعات جديدة على مستوى الفكر والحضارة فبدأ الحديث عن الحضارة الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية وإمكانية حدوث التصادم والصراع بينها، وهذا الواقع الجديد أفضى الى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان خاصة تلك المتعلقة بحرية الفكر والعقيدة والرأي وبدلاً من الحديث عن أوجه التقارب بين الحضارات والثقافات أصبح الحديث عن صدامها.

المحور الثاني:- المعايير الأخلاقية لحقوق الإنسان.

---

[7] محمد فهيم يوسف، حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية الاسلامية والعربية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2005، ص61-65.

[8] د. حسام محي الدين الالوسي، التطور والنسبية في الاخلاق، دار الطليعة، بيروت، 1989، ص35.

[9] لمزيد من التفاصيل للنظرة الميكافيلية انظر: أ. تيتارنكو، الاخلاق والسياسة، ترجمة شوقي جلال، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص38-43.

سعى الإنسان منذ القدم نحو الحصول على ضمانات تحفظ له حقوقه على المستوى الداخلي والخارجي، ولذلك فأن نضال الأفراد والشعوب جاء انعكاساً لهذه الرغبة ولإثبات الحقوق الطبيعية والمكتسبة في مواجهة الظلم والطغيان، والشرائع السماوية، وإسهامات الحضارات القديمة زرعت البذور الأولى في مسيرة النضال لينال الإنسان حقوقه المشروعة في العيش بكرامة وحرية، ومنذ الحرب العالمية الأولى ازدادت الدعوات لتوثيق حقوق الإنسان والاعتراف بها على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، إذ أقر المجتمع الدولي عدداً من الاتفاقيات التي تمس حقوق الإنسان مثل تلك المتعلقة بتحريم الرق والاتجار به والقرصنة واتفاقيات لاهاي لعامي 1899و 1907 التي تضمنت بعض النصوص والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، وعلى الرغم من أنها قد عدت خطوة نحو البحث لجدي عن حقوق الإنسان فأن هذه الحقوق لم تتضمنها مواثيق دولية تطبق بشكل عالمي إذ اكتفت الدول الكبرى بإنشاء عدد من المؤسسات التي تضمن حقوق رعاياها في الخارج وبموجب علاقات القوة التي كانت سائدة، فقد استطاعت الدول فرض إرادتها وأنظمتها وفقاً لنظام الامتيازات على الدول الصغرى، وقد أزدهر ذلك في عصر الاستعمار الذي شهد انتهاكات واسعة وكبيرة لحقوق الإنسان وخاصة الإنسان في الدول العربية والإسلامية. ولذلك فقد استمر الجهد لوضع أساس قانوني دولي يفرض على الدول بدون تمييز احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته وانتمائه[10].

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح هدف حقوق الإنسان هدفاً إنسانياً عالمياً يشغل أذهان المجتمع الدولي برمته، فنص عليه ميثاق الأمم المتحدة إذ جعل مسألة تعزيز حقوق الإنسان ضمن مقاصده الرئيسة وتكرس كذلك في المواثيق الدولية والإقليمية وأنشئت محاكم خاصة للنظر بانتهاكات حقوق الإنسان، وظهرت لجان دولية وإقليمية وفي مقدمتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وانبثقت أيضاً عشرات المنظمات واللجان غير الحكومية معنية بحقوق الإنسان ومن أبرزها منظمة العفو الدولية، ويمكن القول إن هذه الدول الآن، في أغلبها تضم منظمة دولية للدفاع عن حقوق الإنسان الأمر الذي يجعل من حقوق الإنسان حركة عالمية واسعة تدرج حتى ضمن الهيكل الحكومي للدول،

---

[10] د. ابراهيم ابو خزام، نهاية العصر الوستفالي: المضامين الجديدة للشرعية الدولية، في "مستقبل المنطقة العربية والمتغيرات الدولية، جامعة ناصر الاممية، المائدة المستديرة للاساتذة العرب داخل الوطن العربي وخاجره الدورة الثالثة عشر، المحور السياسي، الجزء الاول، للعام 1371، من وفاة الرسول 2003، افرنجي، ص152-153.

لمزيد من التفاصيل بشأن لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة انظر: الامم المتحدة، حقوق الانسان، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت

http://ar.wikpedia.org/wiki

حيث أصبحت هناك وزارات متخصصة بحقوق الإنسان، وبالتالي أصبحت مسألة هذه الحقوق شأناً دولياً يخضع لما أصبح يعرف بالقانون الدولي الإنساني، وهذا الواقع الجديد أثبتته الأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين التي أصدرت من خلالها ما يعرف بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي أنصب جوهره بهدفين رئيسين هما، الأمن والسلام، وتعزيز حقوق الإنسان[11].

إن المتتبع لتاريخ تطور دعوات ضمان حقوق الإنسان ومراحل تقنينها يجد أن هذه الدعوات ابتدأت غربية من دول استعمارية وجدت لحفظ حقوق رعاياها في الدول الأخرى دون المبالاة بحقوق الدول الأخرى وخاصة الدول الفقيرة والنامية في وقت تزدهر فيه الحضارة العربية والإسلامية بدعوات ونصوص أخلاقية تصب في صلب الإنسان، إذ لم يترك القرآن الكريم أمراً يتعلق بحقوق الإنسان الا وفسره على شكل ممارسات أخلاقية وقيمية وأولاها أهمية عليا، وأسمى تعبير عن ذلك هو ما جاء في سورة الإسراء الآية (70) بقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم "ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً"، إذ ميزت هذه الآية البشر عن باقي المخلوقات وكرمته تكريماً كما ضمن الإسلام حق الحياة بقوله تعالى في سورة الأنعام في الآية (151) بسم الله الرحمن الرحيم "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون"، كما فعل الإسلام حرية التفكير والاعتقاد وحرية التعبير عن الرأي في سورة الكافرون الآية (6) بسم الله الرحمن الرحيم "لكم دينكم ولي ديني"، وفي سورة البقرة الآية (295) بسم الله الرحمن الرحيم "لا أكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"، أن كل هذه الشواهد تدل على عمق الحضارة العربية الإسلامية ومصادرها الأخلاقية والقيمية الرفيعة خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وعودة على بدء فاذا تتبعنا تطور دعوات تقنين حقوق الإنسان فأنه يظهر جلياً، أن هناك اهتمام عالمي بلا شك وأن تجاهل حقوق الإنسان وتجاوزها يقود الى كوارث وويلات بشرية كبيرة سجل التاريخ الكثير منها، وكان نتيجتها تزايد الدعوات الى التدخل الدولي لمقاومة أي اعتداء عليها، الامر الذي أثار مشاكل جديدة ومن نوع جديد، فبينما تدعو مبادئ حقوق الإنسان الى ضرورة احترام كرامة وحرية الشخص أجبرت دعاوى التدخل لحفظ حقوق الإنسان مجالاً خصباً لانتهاكها فلم يعد هناك احتراماً للسيادة في ظل مبدأ التدخل من أجل حقوق الإنسان على اعتبار أن هذا المبدأ يمتلك الأفضلية

---

[11] **د. محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى، 2004، ص 27-39.**

للاعتبارات الأخلاقية والقيمية التي يقوم عليها ولذلك فأن مبادئ كثيرة لحقوق الإنسان انتابها الجدل الواضح حول ضرورة التفريق بينها وبين المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تحترم ضمن سيادة الدولة.

إن الاهتمام بحقوق الإنسان أمر مهم وضروري ولكن كثير من المبادئ التي وردت في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان كانت محل جدل واختلاف بقدر تعلقها بالقاعدة الأخلاقية، ومن هذه المبادئ:-

1. التدخل الإنساني

أن ظاهرة التدخل الإنساني هي قديمة في العلاقات الدولية، فمعاهدة السلام الأولى التي عرفت في تاريخ البشرية ترجع الى عام 1978 قبل الميلاد بين أرمسيس الثاني وملك الحثيين نصت على أنه "اذا هرب شخص أو اثنان أو ثلاثة من أرض مصر ولجاؤا الى أرض الحثيين فأن ملك الحثيين يرسلهم الى أرمسيس الثاني لكن من يعاد اليه لا يتسبب عمله هذا في هلاك بيته أو زوجه أو أولاده أو قلع عينه أو صم أذنيه أو قطع لسانه أو قدميه ولا يوجه اليه اتهام لأي عمل إجرامي، والمعاملة تكون بالمثل مع من هرب من أرض الحثيين الى أرض مصر" وهذا المثل يشير الى حقيقة أخلاقية وإنسانية تحكم العلاقات الدولية وتهدف الى تقديس حياة الإنسان وحمايتها في أوقات السلم والحرب، الا أن المتبع لتسلسل حالات التدخل الإنساني يجد بوضوح أن التدخل يشير الى قوة الدولة المتدخلة التي تستخدم هذا الحق كمسوغ أخلاقي للتدخل واستخدام القوة بدءاً من نظرية الحرب العادلة التي طورها الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى وبنيت عليها حروب الاستعمار التي تلتها، وانتهاءاً بمعاهدة وستفاليا عام 1648م التي شكلت البداية الحقيقية لهذه الفكرة، فأن حالات التدخل تشير الى اختراق واضح للسيادة، ونكتفي أن نتساءل هل يعد التدخل الأمريكي العسكري في كوبا عام 1890 وتدخل الدول الغربية واليابان عام 1900 عسكرياً في الصين، والتدخل الأمريكي في المغرب 1903، والمكسيك عام 1914، والتدخل الألماني في بوهيميا ومورافيا عام 1939، والاحتلال الأمريكي للبنان عام 1958، والتدخل الفرنسي العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 1980، وعملية انقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1980، والتدخل العسكري الأمريكي في غرينادا عام 1982 وفي بنما 1989، والتدخل الدولي في العراق عام 1991 والصومال 1992، والتدخل الدولي في البوسنة والهرسك عام 1992 ورواندا عام 1994، ويوغسلافيا عام 1999، هل تعد هذه التدخلات التي انتهت في أغلبها بالاحتلال وتدمير المجتمعات تحت ذريعة حماية أرواح وممتلكات الأقليات التابعة للدول المتدخلة

مشروعة؟ وهل يعد هذا مسوغاً أو عملاً أخلاقياً يرمي الى حفظ حقوق الإنسان أم أن الكثير من القيم الأخلاقية قد وظفت سياسياً تحت غطاء حماية حقوق الإنسان لاستبعاد وتدمير الشعوب[12].

إن سياسة التدخل هذه والتي بدأت بشكل واضح وصريح بالوسائل كافة سواء كانت بالضغط الاقتصادي، أو القوة العسكرية المباشرة على يد من يسمونهم الداعون الجدد للتدخل أو المتدخلون الجدد، ترتكز بشكل أساسي على الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي خصوصاً الولايات المتحدة إذ يفترضون بداية أن الحرب الأهلية اذا استمرت أو اندلعت سوف تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يتطلب تدخلاً دولياً إيجابياً لإعادة الاستقرار في إطار دعوة لإقامة نظام إنساني جديد، تضطر فيه الحكومات سواء بالضغط أم بالقوة لاحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات والأعراف والأديان، وهذا المفهوم الفكري للتدخل لحماية حقوق الإنسان يجد جذوره في السياسة الخارجية الأمريكية بداً بليبرالية ولسن التي تؤكد دعم المنظمات العالمية وحق تقرير المصير للسكان ثم ليبرالية الحرب الباردة والليبراليون الجدد الذين يرون بأن مستقبل أمريكا وحريتهم يعتمد على انتشار الحرية في العالم واحترام حقوق الإنسان وإصلاح التنظيم الدولي، وكان من نتيجة هذا التدخل لحماية حقوق الإنسان. أن الحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة ليست بأكثر مما كانت عليه، ففي 1985 كانت هناك (19) حرب أهلية وفي عام 1992 (18) حرب أهلية، بمعنى آخر أن الاهتمام الأمريكي بحقوق الإنسان أصبح يعبر عن مصلحة قومية أمريكية تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي بعدّ التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، ومن ثم اقتصاد مفتوح وزيادة في الاعتماد الدولي المتبادل الذي لا يسمح لدولة ما في الانعزال وحرمان غيرها من مواردها وثرواتها الطبيعية وبالتالي فأن حقوق الإنسان والديمقراطية هي جزء من السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق المصلحة القومية.

2. حق تقرير المصير.

حق تقرير المصير عرفته اتفاقية حقوق الإنسان لعام 1966 على أنه "حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي، وطريق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبحرية ودون تدخل"، وهذا الحق ليس مطلقاً فليس المقصود به أن تحطم الوحدة الوطنية للدولة، وعليه فأنه لا يطبق على الأقليات التي تحيا في كنف الدولة، وحق تقرير المصير وفقاً لرأي أستاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية الأستاذ الدكتور خليل إسماعيل الحديثي يمكن الاهتداء اليه بالنقاط الآتية:-[13]

---

[12] **د. خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد، 1991، ص137-انظر ايضاً "عبير بسيوني، الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد127، 1997، ص 116-117.**

[13] **د. ابراهيم ابو خزام، مصدر سابق، ص153-154.**

أولاً: حق البلدان والشعوب المستعمرة بالتحرر وتأسيس كيانها الوطني المستقل.

ثانياً: حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي ومنهجها الفكري والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه ملائماً لها.

ثالثاً: لا يجوز إلحاق أي جزء من إقليم الدولة بدولة أخرى ولا يجوز ضمه اليها الا باستفتاء ذلك الجزء المراد فصله.

رابعاً: لا يجوز لأي أقلية أو دينية أو طائفية أن تنتزع لنفسها دولة مستقلة، وتنفصل باسم حق تقرير المصير. وقد رأى الكثيرون أن حق تقرير المصير كان من أنجح المبادئ بعد الحرب العالمية الثانية إذ ساعد حركات التحرر الوطني وساهم في تنمية العلاقات الودية بين الدول.

وعلى الرغم من ذلك فأن هذا الحق قد جرى حوله الكثير من الجدل في أنه مبدأ أو حق، أو بمعنى آخر هل هو مبدأ أخلاقي أم هو حقوق قانونية؟ وقد كرست فكرة عدّ حق تقرير المصير من الحقوق القانونية واستفادت منه الكثير من الدول في تصفية الاستعمار الا أنه في الوقت الحالي برزت محاولات كثيرة في الولايات المتحدة والدول الغربية لإفراغه من مضمونه وقد أصبح مبرراً للتدخل الدولي، وذريعة للتدخل في شؤون الدول الداخلية وانتهاك سيادتها وهو ما يتنافى بشكل مطلق مع المضمون الأخلاقي لحقوق الإنسان الذي من المفترض أن فكرة تقرير المصير قد جاءت لتثبيته عبر سياسة الازدواجية التي تمارسها الولايات المتحدة والغرب كذريعة ضد دول العالم الثالث المناهضة للسياسات الأمريكية، والحرب على يوغسلافيا وإندونيسيا يمكن أن تتكرر ضد دول أخرى وحالة الشعب الفلسطيني هي مثال واضح لهذه الازدواجية[14].

3. حق التنمية

في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 وحضره ممثلون عن (172) دولة الى جانب مراقبين عن (95) منظمة أو هيئة أو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وعن (840) منظمة غير حكومية، وفي هذا المؤتمر برز جدل واضح حول مسائل خلافية طغت على السطح فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن هذه الخلافات مدى أسبقية حقوق الشعوب على حقوق الإنسان أو حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية على حقوق الإنسان المدنية والسياسية، الأمر الذي أفرز

---

[14] محمد فهيم يوسف، حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الانسان ام عولمة الفهم الغربي لحقوق الانسان، في كتاب حقوق الانسان العربي، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 226-227.

اتجاهاً شغل حيزاً واسعاً يؤكد عالمية حقوق الإنسان الأساسية، وأن هناك حد أدنى مشترك من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية والقيمية والحضارية أن توفرها للإنسان، وهذا الجدال وما أفرزه من أفكار كان له دور في اعتراف المؤتمر بمبدأ الحق في التنمية إذ عدّه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف، وهذا الحق كانت قد رفضته الدول الغربية إذ عدّته محاولة لنزع الطابع التحرري عن القواعد المستقرة في القانون الدولي العام وإعطائها نزعة تدخلية تأخذ في حساباتها مصلحة دول معينة دون أخرى وعدّته حيلة للحصول على مزيد من المساعدات لصالح أنظمة حاكمة تعدّها أنظمة دكتاتورية تقع في ظلها الكثير من الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية لشعوبها[15].

المحور الثالث:- تجليات المتغيرات الدولية وانعكاسها على القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان

تعد الأخلاق نقطة انطلاق مهمة في كل تجربة يعانيها الإنسان حين يستخدم إرادته سواء كان ذلك من أجل مقصد ذاتي، أم من أجل تغيير العالم المحيط به، والتأثير على غيره من الناس ولذلك فقد ارتبطت الحياة الأخلاقية بهدف يراد من ورائه تحقيق غاية محددة هي الوصول بالفرد الى أعلى درجات الكمال الإنساني، وحقوق الإنسان على الرغم من تعريفاتها الكثيرة والجدل الواضح بين ما تتضمنه هذه الحقوق وما تعنيه، خاصة وأن الكثيرين يضع حقوق الإنسان في سياق حقوق الملكية من جانبين[16]:-

الأول: أن الملكية يمكن أن ترجع الى البشر فقط، بمعنى أن حق التملك هو حق بشري.

الثاني: حق الإنسان في ملكية جسمه، وحريته الشخصية، هي حق من حقوق الإنسان، وبالتالي فأنها عندما تبتعد عن هذا الترابط وتصبح غامضة ومتناقضة.

إن حقوق الإنسان موجودة منذ بدء الخليقة، حددتها الشرائع والأديان السماوية والأعراف والتقاليد والمبادئ الأخلاقية لمجتمع ما وما تفرزه من نظريات فلسفية وإيديولوجيات سياسية واجتماعية، الا أن الممارسة الواقعية والقانونية لهذه الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية ووضع الوسائل القانونية والشرعية لضمان تطبيقها، في محاولة للتركيز على البنية المدنية الثقافية والاجتماعية والثقافية الماثلة في أي عمل أو قرار سياسي بعدّه تكوين لأخلاقية جماعية وفردية لا تقوم الدولة الا بتجسيده وتنظيم

---

[15] هاردي بوالسون، ماهي حقوق الانسان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص10-11.

[16] لمزيد من التفاصيل حول قضايا المدنية والحداثة انظر: حق التطلع لدولة مدنية حديثة، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: http://www.new.Sudan.nbt/modules.php

سبل ممارسته، بمعنى آخر، جعل الفرد والجماعة مركز التوظيف الأساسي في العقلنة والتنظيم والتربية المدنية[17].

ومع ما شهده العالم من متغيرات دولية، وما رافقها من تحديات عالمية وإقليمية، وخاصة منطقتنا العربية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ولغاية اليوم، وما رافقها من تطورات في ثورة المعلومات والاتصالات، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات وما تركه ذلك من آثار على عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة وشيوع قيم اخلاقية جديدة، واحياء قيم اخرى مثل الديمقراطية وحقوق الانسان على نطاق عالمي واسع، وما رافق ذلك من زيادة وتصاعد باسم هذه الديمقراطية وحقوق الانسان، النزعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف في العديد من مناطق العالم وخاصة في المنطقة العربية ولذلك فان الكثيرين اكدوا ان النظام الدولي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 كان نقطة البداية لانطلاقها نحو عالم الجنوب والمنظمات الدولية التي يعتقد انها وجدت لحمايتها وفي مقدمتها الامم المتحدة، ومع تفجيرات الحادي عشر من ايلول 2001، كان ما اسمته بالحرب ضد الارهاب الخطوات التنفيذية لبداية مسلسل الاحتلال والانتشار في دول العالم وخاصة الدول العربية الغنية بالموارد واهمها النفط، كل ذلك كان يجري باسم الاخلاق وفي ذات الوقت قاد الى ممارسات لا انسانية ولا اخلاقية وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان.

ان جميع هذه المتغيرات افرزت واقعاً دولياً جديداً يضم قيماً اخلاقية جديدة افرزت بدورها سلوك سياسي جديد يتخذ متغيرات وآليات جديدة في التعامل في العلاقات الدولية وهذه الآليات هي في ذات الوقت مبررات قوية للتدخل في شؤون الدول الاخرى، ومن هذه الآليات هي:

1. الهيمنة الامريكية

اتبعت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ نهاية الحرب الباردة سياسة مفادها التخطيط للهيمنة والاحتلال، وتنفيذ مشاريع الهيمنة والاحتلال التي اعدت منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولذلك فقد اتجهت نحو المنطقة العربية ونزاعاتها ومحاولة حلها وفقاً لمصالحها الحيوية فيها، تحت شعارات وذرائع اخلاقية هي اشاعة الاستقرار وحماية حقوق الانسان في المنطقة، وعليه عندما حدث النزاع العراقي–الكويتي عام 1990 بدأت المشاريع الامريكية في المنطقة تدخل حيز التنفيذ واولى خطواتها كانت تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن بينها قرار مجلس الامن المرقم

---

[17] لمزيد من التفاصيل حول حالة العراق انظر: د.هانز بليكس، نزع سلاح العراق، الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، كذلك انظر: د. هانز كريستوف، فون سبونيك، تشريح العراق، عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن، أ. عمر الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

1991/661 المتضمن تدابير فرض الحصار الاقتصادي على العراق، كما فوضت الولايات المتحدة الامريكية حلفائها بشن الحرب على العراق بموجب قرار مجلس الامن 678 لعام 1990 في سابقة غير معهودة في القانون الدولي، وهذه القرارات وما افضت اليه من تدمير لقدرات العراق الاقتصادية والعسكرية والبشرية، كان لها اثارها على المنطقة العربية برمتها، فقد تبدد المال العربي واهدرت طاقات وامكانيات، وواجهت الدول النفطية عجزاً مالياً قادها الى المديونية ناهيك عن الفراغ القومي والثقافي الذي انتاب المنطقة العربية بعد انهيار العراق ووصول القوات الاجنبية الى الخليج العربي، وارساء الوجود العسكري المباشر الذي خططت اليه الولايات المتحدة قبل نهاية الحرب الباردة[18].

في ظل هذه المتغيرات الدولية وما رافقها من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان العربي سواء في فلسطين او العراق ولبنان وسوريا، منذ بداية عقد التسعينيات ولغاية 11 ايلول 2001 التي دشنت حقبة جديدة تلت حقبة الجزاءات الدولية والتهديد باستخدام القوة وفيها عنونة السياسة الخارجية الامريكية اهدافها بثلاثة شعارات هي:

1. الحرب ضد الارهاب.
2. نزع اسلحة الدمار الشامل.
3. احداث تغيرات سياسية في المنطقة.

وجميع هذه الشعارات كانت تصب في محصلتها ونتائجها في المنطقة العربية التي شهدت أول احتلال عسكري بطرق مباشرة وتحت مبررات وذرائع لا أخلاقية، وافرزت انتهاكات واسعة لحقوق الانسان العربي وهذه الانتهاكات، كانت تجري وتحدث على مرأى من دول العالم والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان، وعلى الرغم من الفضائح المتكررة للانتهاكات الامريكية لحقوق الانسان في العراق مثل سجن ابو غريب في العراق، والانتهاكات في دول عربية وافريقية ودول اخرى، فان المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة لم تكن بمستوى المهام التي اوكلت اليها، او بمستوى الانتهاكات الجسيمة التي حدثت منذ 11 ايلول 2001، الذي عدته الولايات المتحدة مجزرة وجريمة ضد الإنسانية، وأن على منفذيها أن يلاحقوا على وفق القانون الدولي وفي جميع أنحاء العالم، ومن واجب جميع البلدان والحكومات أن تساعد بشكل فاعل في اعتقالهم ومحاكمتهم، ومعاقبتهم، ولم تستبعد استخدام القوة ضد من يرفض أو يتهاون بالتجاوب والتعاون مع ما تسميه بالعدالة الدولية، وما رافق هذه العملية من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، الذي يعد أهم الأسباب التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة

[18] لمزيد من التفاصيل حول هيكلية الامم المتحدة انظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:
http://www.Un.org/arabic/mainbodies.html

لاحتواء وحل الشكاوى والمشاكل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، الا أن الأمر الذي جعل قدرة الأمم المتحدة لتحقيق هدف ميثاقها بتشجيع "الاحترام العالمي ومراعاة حقوق الإنسان"، أن هذا الإعلان ليس ملزماً قانوناً وأن قضية حقوق الإنسان بالذات تناقش ضمن الجمعية العامة في إطار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعد الجزء الأساس في الأمم المتحدة الذي يأخذ على عاتقه التشجيع لاحترام حقوق الإنسان ونشرها أو المفوض السامي لحقوق الإنسان هو المسؤول الأساس عن أنشطة حقوق الإنسان كافة[19].

وهذه اللجنة أحد عيوبها الرئيسة هي أنها تحولت الى نادي لبعض أسوء دول العالم المنتهكة لحقوق الإنسان الأساسية الأمر الذي جعل انتهاك هذه الحقوق يأخذ مديات واسعة، وبروز أصوات داعية الى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وخاصة الجانب المتعلق بحقوق الإنسان وتفعيل لجنة حقوق الإنسان، من خلال إيجاد هيكل جديد يعتمد آلية جديدة للعمل ولذلك جاء قرار تشكيل مجلس حقوق الإنسان في 24 شباط من عام 2006 ومقره جنيف ويحل محل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووضعه كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، على أن تستعرض الجمعية في غضون خمس سنوات وضعه، وقد عملت اللجنة على حل نفسها في 27 آذار 2006 عندما اختتمت أعمالها وألغت ذاتها، وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية إذكانت الدولة الوحيدة التي صوتت ضد إنشاء مجلس حقوق الإنسان كونها راغبة في شروط عضوية أقل تشدداً مما كانت تطالب به في السابق أو مما اقترحه الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان في البداية، وكانت نتيجة التصويت (170) مؤيد و(4) معارضين و(3) ممتنعين عن التصويت وهم ممثلو روسيا البيضاء وإيران وفنزويلا، وانضمت إسرائيل وجزر المارشال وبالاو الى الولايات المتحدة في التصويت ضد مشروع القرار. وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة ومسايرتها رأي الأغلبية العظمى فأنها ومباشرة بعد إجراء التصويت وعلى لسان سفيرها في الأمم المتحدة (جون بولتون) أدرجت دول مثل روسيا البيضاء وكوبا والسودان وإيران وزيمبابوي وبورما كحالات انتهاك خطير لحقوق الإنسان تستحق التدقيق من جانب المجلس[20].

---

[19] هوارد لافرانشي، الامم المتحدة تصوت لصالح المجلس المعدل لحقوق الانسان، المركز الدولي لدراسات امريكا والغرب، انظر شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:.http://www.icaws.org.site.modules.php

لمزيد من التفاصيل انظر ايضاً: نظام الامم المتحدة المتعلق بحقوق الانسان: اصلاح لجنة حقوق الانسان، شبكة المعلومات الدولية الانترنيتhttp://www.mawared.org.arabic

[20] محمد فائق، حقوق الانسان بين الخصوصية والعالمية، في كتاب حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص68-69.

أن القاعدة الأخلاقية تقتضي تعزيز أو إنشاء كل ما من شأنه حفظ كرامة وحرية الشعوب من خلال احترام سيادتها، والولايات المتحدة الأمريكية انتهكت أهم المعايير الدولية والأخلاقية باستخدامها السياسة الميكافيلية في التعامل مع دول العالم على أساس ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، فغايتها الهيمنة المطلقة وتحقيق أهدافها الاقتصادية في احتلال منابع النفط، أفضت الى استخدام القوة والاحتلال العسكري المباشر كمبرر أخلاقي أمريكي مكيافيلي لرد العدوان وإنهاء الإرهاب وتدعيم أسس السلام العالمي وإرساء الديمقراطية. وهذا الواقع هو الذي ولد مشاكل جديدة مثلت بمجملها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تتنافى مع جميع القيم والأخلاق الإنسانية الدولية، إذ ما زالت فضائح أبي غريب في العراق تشكل دليلاً قاطعاً ضد الولايات المتحدة وانتهاكها لأبسط القواعد الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي، فضلاً عن معتقل غوانتانامو في كوبا، وكذلك السجون السرية التي تديرها المخابرات الأمريكية في عدد من الدول الأوروبية، والتي شكلت بمجملها إدانة واضحة لسياستها فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان.

3. عولمة حقوق الإنسان.

لاشك أن مفهوم العولمة بدأ اقتصادياً، الا أنه كشف فيما بعد عن حقيقته من خلال أثاره وانعكاساته السياسية والثقافية والفكرية، وأخطر انعكاس باعتقادي للعولمة هو ذلك المتعلق بسلب حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها وموروثها الثقافي والحضري والفكري، وهذا الواقع العولمي يتعارض بشكل رئيس مع أهم بنود ومتطلبات حقوق الإنسان.

على الرغم من أن المتغيرات الدولية الجديدة كشفت من النظرة العالمية لحقوق الإنسان أو بمعنى آخر ازدياد التركيز على عالمية حقوق الإنسان بحيث أصبحت جزء مهم من القانون الدولي بوجود أكثر من (100) معاهدة واتفاقية وعهد دولي، أصبحت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 مرجعية دولية لفهم وتطبيق هذه الحقوق، وهذه العالمية جاءت من فكرة مؤداها أن البشر متساوون في الحقوق والواجبات، وبالتالي فأن الحقوق الأساسية التي كفلها القانون الدولي وهي الحقوق السياسية والحقوق المدنية والاقتصادية، وهي حقوق عالمية لا يمكن انتهاكها أو تجاوزها.

اذا كانت عالمية حقوق الإنسان تصب لصالح قيمة أخلاقية عليا تتمثل بحفظ حرية الإنسان وكرامته فأن عولمة حقوق الإنسان تصب في الجانب الآخر، فالعالمية تقدم لنا مفاهيم مشتركة في المجتمع الدولي تهدف الى تحقيق نوع من الاتفاق والتحاور بين الحضارات المعاصرة المختلفة حول عدد من الحقوق والحريات بشكل

يكفل مزيداً من الاعتراف بتلك الحقوق والحريات[21]، أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم قيمي وأخلاقي واحد، وتعميمه على مفهوم حقوق الإنسان بصيغته العالمية. وهذا المفهوم هو المفهوم الغربي والثقافة الأمريكية بشكل خاص بعدّها وفق هذا المنطلق ثقافة الأمة الصاعدة والمهيمنة والمنتصرة والتي تمتلك أكثر من غيرها عناصر التأثير في العالم على حساب دور الدولة وسلطاتها وأضعاف حدودها السياسية وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية، بمعنى آخر أن حقوق الإنسان ستقرأ قراءة غربية لتحقيق مكاسب سياسية وتستخدم لإنهاء القيم الأخلاقية والثقافية لدول العالم المختلفة وللعالم الإسلامي والعربي بشكل خاص، ولذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة ورقة الإرهاب ضد حركات التحرر الوطنية وتعدّ كل مقاومة للاحتلال إرهاباً وتطلق العنان للكيان الصهيوني وتحميه من أية إدانة في المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إذ استخدمت الولايات المتحدة ولغاية 2005 حق الفيتو أكثر من (150) مرة لصالح هذا الكيان[22].

إن عولمة حقوق الإنسان تشير الى اختراق للقيم الأخلاقية التي بنيت عليها حقوق الإنسان والتي بمجملها تستند الى حقيقة مؤداها احترام حرية الفرد في العقيدة والفكر والاعتقاد، ولذلك فأن عولمة حقوق الإنسان تعني خلق نسق ثقافي وقيمي وحضاري يستند على قواعد أخلاقية جديدة في التعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية لكل بلد، مما يشكل اختلالاً واضحاً بين ما هو وطني خالص وبين ما هو مخترق بوسائل الاختراق المعتادة والمستحدثة، انطلاقاً من صعوبة أو استحالة تطبيق ثقافة كونية على المجتمعات كافة، وهذا الاختلال سيكون سبب في خلق مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية تترك أثرها على طبيعة الفهم الحقيقي والواقعي لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الإنسان العربي، فأصبحت العائلة العربية تتعرض لضغوطات كبيرة ناجمة عن الفجوة بين القيم الأخلاقية والثقافية التي ينشأ عليها الأبناء وما يتلقوه من وسائل الإعلام والفضائيات فأصبح هناك خلط بين حرية المرأة لتي كفلها الإسلام وبين دعوات حرية المرأة وفقاً للمفهوم الغربي والتي هي في أغلبها هدامة، فضلاً عن تأثيرها على عملية التنشئة الاجتماعية، فأصبحت المصادر الغربية مهمة لتنشئة الطفل مما خلق تعارضاً بين ما هو متوارث من قيم وعادات عربية أصيلة وبين ما هو وافد، بشكل يخلق جيل مزيج بين المفاهيم الغربية

---

[21] لمزيد من التفاصيل حول حوار الحضارات انظر: جمل مطر، حوار الحضارات.. السياسي اولاً، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (325)، اذار 2006، ص56-64.

[22] لمزيد من التفاصيل حول الاختراق الثقافي لظاهرة العولمة انظر: باقر النجار، العولمة ومستقبل الاسرة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، تشرين الاول 2004، ص129 وما بعدها.

والتنشئة الاجتماعية العربية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس ذلك على دعوات صيانة حقوق الإنسان العربي[23].

3. الديمقراطية وإشكالية الإصلاح

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ 11 أيلول 2001 صيغة جديدة لتطبيق الديمقراطية وفقاً للمفهوم الأمريكي من خلال تطبيق نظرية الدومينو في الديمقراطية، والتي تستند الى الاعتقاد بأن مثال الديمقراطية في دولة ما سوف يتبع وينتقل كالعدوى في جميع أنحاء المنطقة وهذا التغير سوف يحصل أما ببطء عن طريق تشجيع البلدان الأكثر اقتراباً من الممارسات الديمقراطية الأساسية والدفاع عنها ودعمها أو من خلال ثورة البلدان ذات النظم الديكتاتورية من خلال إيصال ودعم الديمقراطيين الذين سوف يستلمون زمام الحكم ويسعون الى تغييره بالسبل السلمية[24]، وهذه الرؤية الأمريكية قادت الى أن تشهد مرحلة ما بعد احتلال العراق بروز دعوات خارجية للإصلاح تتعلق بالهيكل السياسي للأنظمة العربية ودعوات الإصلاح هذه جاءت ضمن مشروع أمريكي لإعادة هيكلة خارطة الوطن العربي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية بما يتلاءم والمشروع الأمريكي الكوني واهدافه المستقبلية وهو ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع.

إن أصل الديمقراطية ووجودها تعني الشرعية، والشرعية الديمقراطية هنا تشير الى الإرادة الوطنية الجماعية والتي تعني اتفاق قيم ومعايير السلطة مع قيم ومعايير المجتمع، وبذلك فأن السلطة ستكون في خدمة المجتمع الذي انبثقت منه، ثم يليها مصدر استمرارية والتداول السلمي للسلطة، ولذلك فأن الديمقراطية كمفهوم معروف على الصعيد العالمي وأن أختلف الكاتب والمفكرون بوصف النظم الديمقراطية[25].

وبقدر تعلق الأمر بموضوعة الارتباط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان كمتغيرات من جهة والقيم الأخلاقية من جهة أخرى، فأن للديمقراطية نسقاً إجرائياً محدداً وعناصر محددة لكي تتفق وتلتقي مع متطلبات وإجراءات حقوق الإنسان، من هذه العناصر[26]:-

---

[23] شبلي الملاط، مساهمة في الجدال حول وثيقة المثقفين الامريكيين: الحاجة الى تحول جذري في طريقة التفكير، انظر شبكة المعلومات الدولية الانترنيت.http://www.akhbar.khayma.com/modules.php

[24] برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، في كتاب حقوق الانسان العربي، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص11-12.

[25] معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 326، نيسان 2006، ص18-19.

[26] محمد السماك، "التوافقية، او ما بعد الديمقراطية، مصدر سابق.

أولاً: أن يكون حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين لكي لا تصبح ديمقراطية انتقائية.

ثانياً: احترام قواعد اللعبة الديمقراطية التي تعتمد المنافسة بين القوى السياسية بشكل نزيه وشفاف، والا فأن الديمقراطية هنا ستصبح ديمقراطية غير تنافسية.

ثالثاً: احترام الحقوق المدنية بمعنى آخر احترام حرية الفرد الشخصية وحرية الفكر.

رابعاً: تعدد مراكز صنع القرار وتوزيع المسؤوليات بشكل متوازن لكي لا تصبح هذه الديمقراطية، ديمقراطية انتقائية، وهنا التأكيد على شرط المساءلة أو الشفافية.

خامساً: اعتماد قواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها في إطار سياق ديمقراطي يعتمد على قواعد دائمية وسلمية للتحول والتغيير.

سادساً: لابد من أن تتوفر ثقافة ديمقراطية سلمية، وهذه الثقافة واجبة لإكساب أية انتخابات ديمقراطية شرعيتها.

اذن فالديمقراطية الحقيقة يجب ان تتوافر فيها الشروط آنفة الذكر وهي معايير اساسية ومعتمدة لاية ديمقراطية او اصلاحات ديمقراطية، والولايات المتحدة الامريكية اذا شئنا ان نضع ديمقراطيتها المطروحة الان في المنطقة العربية وفقاً لهذه المعايير فانها ستكون بعيدة كل البعد عنها لسببين اساسيين:

الاول: ان الولايات المتحدة الامريكية جاءت الى المنطقة وطرحت دعاوى الديمقراطية لاهداف محددة اقتصادية بالدرجة الاساس، وبالتالي فهي ديمقراطية الطرف المهيمن او القوي.

الثاني: فان المصطلحات التي جاءت بها الولايات المتحدة الى المنطقة مثل مصلحات الحداثة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية وما الى ذلك من مؤسسات ومصطلحات تستهدف بالدرجة الاساس المجتمع وقيمه وعاداته ومنظومة القيم الاخلاقية التي يؤمن بها، هذه المصطلحات اوجدت ديمقراطية جديدة سماها الكثيرون بأنها "التوافقية" او ما بعد الديمقراطية وهذه الديمقراطية المطروحة الان على الساحة يمكن القول انها مفصلة لتأخذ طابع العالم العربي، فالتوافقية تعني ان هذه الديمقراطية تتوافق مع قيم واخلاق المجتمع العربي ومقوماته الاجتماعية تعدّ الديمقراطية اليوم لم تعد تعني حكم الاكثرية وانما اصبحت محكومة بمبدأين هما عدم التعسف باستخدام حق الاكثرية ومراعاة حق الاقلية اولاً، ثم التقيد بضرورة اختيار الاصلح والافضل ثانياً. وهذا المفهوم الجديد للديمقراطية يعني ان السياسة الامريكية سوف تستخدم حقوق الانسان عبر حقوق الاقليات كورقة رابحة لاثارة مشاكل طائفية او عرقية او قومية، الهدف منها تفتيت الدول وتقسيم

المجتمعات المتماسكة وتكرار مشاهد حرب لبنان في اكثر من قطر عربي بدءاً بالعراق ومروراً بسوريا والسودان ومصر والجزائر. وجميع هذه الانقسامات ستتم وفقاً لدعوات حقوق الانسان من وجهة النظر الامريكية ومراعاة للقيم الاخلاقية التي تنظر اليها الولايات المتحدة بصورتها الميكافيلية، وكل ذلك يتم في اطار ديمقراطية تعتمد ازدواجية المعايير فهي من جهة تتدخل في السودان لحماية الاقليات ولنا في قضية دارفور مثلاً واضحاً، وفي العراق لاشاعة الامن والاستقرار ونشر "الديمقراطية" وضمان حقوق الانسان التي كانت ابشع انتهاكاتها كانت قد سجلت في العراق، ومن جهة اخرى، فان الولايات المتحدة الامريكية تطالب الجماهيرية الليبية بتسليم الممرضات البلغاريات الذين ثبت حقنهن لعدد من الاطفال بفايروس فقدان المناعة المكتسبة (الايدز)، إذ تم تسجيل إعترافاتهن صراحة امام المحاكم الليبية بارتكاب هذه الجريمة، وبالتالي فانها تطالب مع عدد من الدول الاوروبية باطلاق سراحهن. وكان الجريمة التي ارتكبت لا تمس القيم الانسانية لهذا المجتمع، وبالتالي فاي توازن تدعي فيه الولايات المتحدة تحقيقه بين القواعد الاخلاقية في التعامل الانساني والديمقراطية والتي تسعى الى نشرها في عالم اليوم.

الخاتمة

مارست ومازالت القيم الأخلاقية دوراً بارزاً في تحديد السلوك الإنساني على مختلف الأصعدة والإسلام خاصة دين أخلاق أولاً والفتوحات الإسلامية تشير بشكل يعترف به الأعداء قبل الأصدقاء الى الأخلاق العربية الإسلامية في التعامل ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا أن أول البذور التي ربطت بين الأخلاق والسياسة بشكل إيجابي هو الإسلام والأخلاق الإسلامية مع اليهود والمشركين ومعاهدات معاملة الأسرى والمقابلة بالمثل والتأكيد أن الإنسان القيمة العليا التي يجب أن تحترم تشير بشكل واضح على هذه الحقيقة ولذلك استطاع الإسلام بالأخلاق أولاً من نشر رسالته.

واذا ما حاولنا الربط بين حقوق الإنسان والأخلاق نجد أن حقوق الإنسان قيمة أخلاقية سامية سعى الإنسان منذ الأزل الى حفظها وتقنينها وقد تم ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية إذ انتقلت قضية الإنسان الى إدراج المنظمات الدولية لتصبح قضية عالمية تسعى أغلب الدول والحكومات الى تطبيقها وتدوينها في دساتيرها ونظمها السياسية.

والقارئ المتتبع لمسيرة حقوق الإنسان يجد أنها بدأت بدعوات أخلاقية لحفظ كرامة الإنسان وحريته الشخصية ولكنها انتهت الى ذرائع أخلاقية تبرر العدوان والاحتلال وانتهاك حرية وكرامة الإنسان وتهديد صريح لكل مقومات السيادة.

وما يجري في العراق وليبيا وما تهدد به الولايات المتحدة لأن يتكرر في سوريا ودول أخرى دليل واضح على هذا الانتهاك الصريح للقيم الأخلاقية الإنسانية بدعوى حقوق الإنسان.

اذا كانت نهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت اهتمام حقيقي لحقوق الإنسان في وقت كانت أغلب الدول العربية تعاني الاستعمار أو مخلفاته من تخلف وفقر وتدهور اقتصادي وسياسي واجتماعي والسبب هم من بنوا الإطار المقنن لحقوق الإنسان. فأن عصر الهيمنة الأمريكية يشهد بشكل علمي الرؤيا الغربية والأمريكية لحقوق الإنسان والتعامل الأخلاقي وهذه الرؤيا تعتمد على حقيقة مفادها أن هناك نوعين من حقوق الإنسان حقوق الإنسان الغربي الذي يجب أن تحترم وتقدس وحقوق الإنسان العربي المسلم التي يجب أن تطوع مع الرؤيا الغربية أو تنتهك والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان اليوم دليل واضح على هذه الرؤيا الغربية والأمريكية للترابط بين حقوق الإنسان والأخلاق والتي أفرزتها السياسة الأمريكية والغربية ومن خلال سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير بعدّها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة حماية حقوق الانسان وتحقيق نوع من التوازن بينها وبين اخلاق المجتمع وهي ابعد ما تكون عن ذلك في الواقع الدولي الراهن.